بعد رفض «البيئة» لوجود عدد كبير منها بحيز الأرض المقصودة

الأشجار «تعرقل» تخصيص «جنوب القيروان» لـ«السكنية»

الشيخ عبدالله الأحمد متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

جنوب القيروان

عبدالكريم الكندري

عبدالكريم الكندري : لم يطلب أحد التضحية بالشجر فيمكن نقلها بطرق بديلة إن كانت مزروعة

لو سلمنا بأن هناك أشجارا فيمكن استثمار الجزء غير المزروع وهو ما يقارب 60 في المئة لتخصيصه

الأحمد: طالبنا «البلدية» و«السكنية» النظر في أرض بديلة ..وندعم القضية الإسكانية

وجود المسطحات الخضراء سيساهم في الحماية من التغيرات المناخية لاسيما الغبار

في الوقت الذي انتظر فيه المواطنون بفارغ الصبر تسليم مشروع جنوب القيراون لمؤسسة الرعاية السكنية ، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء على تخصيصه ، رفضت الهيئة العامة للبيئة تسليم الأرض إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بحجة وجود عدد كبير من الأشجار لا يمكن التضحية بها .

في هذا السياق أكد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد أن الهيئة دعت بلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى النظر في الأرض البديلة المجاورة للأراضي الزراعية في جنوب القيروان لتكون بديلا سكنيا للمواطنين، لافتا إلى جهود الهيئة في دعم القضية الإسكانية وتوفير القسائم السكنية للمواطنين دون أية عراقيل.

وأضاف الأحمد أن الهيئة دعت بلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى النظر في الأرض البديلة المجاورة للأراضي الزراعية في جنوب القيروان لتكون بديلا سكنيا للمواطنين.

وقال الأحمد في تصريح صحافي على هامش توقيع اتفاقية أمس مع حاضنة المشاريع البيئية «إيكو» أن مشروع ضخم مثل «جنوب القيروان» وتنفيذه في أراضي قامت الهيئة العامة للزراعة بالحفاظ عليها طيلة السنوات الماضية، وتحتوي على 80 ألف شجرة يعتبر إبادة لها، لاسيما وأن هناك أرض ملاصقة لها حسب الهيكل التنظيمي، مخصصة لتكون حديقة عامة وهي مازالت صحراوية.

وأضاف مدير عام الهيئة العامة للبيئة «طالبنا المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت النظر في المخطط الهيكلي الخاص بالأرض الملاصقة للمنطقة المشجرة في القيروان والمخطط أن تكون حديقة عامة وتوزيعها على المواطنين»، لافتا إلى أنه لا يمكن التضحية بالجهود التي قامت بها «الزراعة» وكمية الأشجار الكبيرة في جنوب القيروان.

وأكد دعم الهيئة لإيجاد مناطق سكنية مناسبة ومواقع لا تتعرض للتيارات الهوائية، لافتا إلى أن وجود المسطحات الخضراء سيساهم في الحماية من التغيرات المناخية لاسيما الغبار.

وحول مصانع تدوير الإطارات، قال الشيخ عبد الله الأحمد إن تلك المصانع تعمل بشكل سليم في إعادة تدوير ما تم نقله من أراضي جنوب سعدالعبدالله، مشيرا إلى أن الهدف الأساسي الذي يعمل من أجله هو الكيفية المناسبة التي يتم من خلالها إعادة التدوير للإطارات، لاسيما وأن ردمها يعتبر من المؤثرات السلبية على البيئة.

وأعلن مدير عام الهيئة العامة للبيئة أن العمل مستمر مع الهيئة العامة للصناعة للقيام بإيجاد تراخيص لمصانع إعادة تدوير جميع أنواع المخلفات في أراضي الدولة.

من جهته قال النائب عبدالكريم الكندري إنه لم يطلب أحد التضحية بالأشجار في جنوب القيروان ، فيمكن نقلها بطرق بديلة إن كانت مزروعة ، ولو سلمنا بأن هناك أشجارا ، فيمكن استثمار الجزء غير المزروع وهو ما يقارب 60 في المئة لتخصيصه للسكن.

وكان النائب د. عبدالكريم الكندري قد أكد أول أمس أن هيئة البيئة ليست معنيّة بإيقاف مشروع جنوب القيروان، خصوصاً أن مجلس الوزراء والوزارات المعنية قد اتخذت القرار بتخصيصها لمصلحة الرعاية السكنية، لذلك وجب المضي بتنفيذ التخصيص وإخطار البلدية بإزالة جميع عوائق المشروع.

هذا وكان رئيس اللجنة الاسكانية فايز الجمهور قد أوضح أن اللجنة طالبت الجهات الحكومية بسرعة توفير بدائل لمنطقة جنوب القيروان والتي ترفض هيئة البيئة إزالة الأشجار الموجودة فيها بدعوى تعارضه مع قانون البيئة، ولصعوبة النقل، مؤكدا أن اللجنة طرحت أكثر من حل أمام الجهات الحكومية لإيجاد أرض بديلة، من بينها منطقة سكراب الأخشاب التي تسع 2500 وحدة سكنية.

وقال الجمهور إن البلدية أفادت في الاجتماع بعدم وجود عوائق في هذا الموقع، وانها سترفع الاقتراح إلى المجلس البلدي لاتخاذ قرار فيه.

وأشار إلى أن البديل الثاني هو أرض منطقة الباتريوت، والتي تتسع لـ4000 وحدة سكنية، مشيرا إلى أن اللجنة ستقوم بالتنسيق مع وزارة الدفاع، لنقل مشغولات المنطقة إلى خارج المناطق السكنية، موضحا أن البديل الثالث هو أرض جنوب أم الهيمان وتوفر 2500 وحدة سكنية، ولا توجد فيه عوائق سوى خطوط الضغط العالي، والتي يمكن ايجاد حلول لها.

وشدد الجمهور على أن الجهات الحكومية المعنية تتحمل سبب تأخر تسليم مشروع جنوب القيراون لمؤسسة الرعاية السكنية، موضحا ان مجلس الوزراء كلف هيئة الزراعة في 10 يناير الماضي بالتنسيق مع عدد من الجهات لإزالة العوائق في غضون شهرين.

الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء قد وافق قبل نحو 6 أشهر على تخصيص منطقة «جنوب القيروان» كمشروع يسلم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية والتي تسع إلى قرابة 2200 وحدة سكنية يستفيد منها 11 ألف مواطن ومواطنة بحسب ما أعلن وزيرة البلدية د. رنا الفارس ووزير الإسكان مبارك العرو.

وأعلنت وزيرة الدولة لشؤون البلدية ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس عن موافقة مجلس الوزراء وبدعم مباشر من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزراء على تخصيص منطقة جنوب القيروان كمشروع يسلم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

شارت الفارس، في تصريح إن هذه الموافقة من مجلس الوزراء على تخصيص المنطقة كمشروع إسكاني مستقبلي تأتي تأكيداً على الاهتمام الحكومي بالقضية الإسكانية، وأننا سنعمل بتعاون كل من بلدية الكويت والمجلس البلدي خلال الأيام القادمة بتوجيه الجهود نحو تحرير الأراضي للاستفادة منها كمشاريع إسكانية تخدم المواطنين وتساهم في التخفيف من طوابير الانتظار، وهو ما تضعه البلدية على رأس أولوياتها.

من جانبه اعتبر وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل مبارك العرو أن موافقة مجلس الوزراء على تخصيص أرض منطقة جنوب القيروان وتعاون وزيرة الدولة لشؤون البلدية ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أجل تحرير هذه المنطقة تمهيداً لتسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، دليل على حرص جميع الأطراف على معالجة الملف الإسكاني بشكل عاجل.

وبين أن هذه الخطوة المتمثلة في تخصيص أرض «جنوب القيروان» هي باكورة تعاون بناء بين «السكنية» و«البلدية» لحلحلة هذه القضية بما يخدم المواطنين أصحاب الطلبات الإسكانية ممن يقفون في طوابير طويلة ولسنوات وهم ينتظرون حقهم في الرعاية السكنية، كما أن هذه الخطوة هي أول نتائج التشكيل الحكومي الجديد لحلحلة القضية الإسكانية.

جانب من اجتماع سابق للجنة الإسكانية البرلمانية

في ردها على سؤال النائب مبارك الحجرف

رنا الفارس : «الاتصالات» لا تراقب إعلانات التواصل الاجتماعي ولا تفرض رسوماً عليها

كشفت د. رنا عبدالرحمن الفارس وزيرة الدولة لشؤون البلدية وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن عدم اختصاص الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بمراقبة الإعلانات على المواقع الإلكترونية مثل موقع «يوتيوب».

وقالت الفارس، في ردها على سؤال النائب مبارك الحجرف: «نؤكد عدم اختصاص الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات بفرض رسوم أو عمولات على الإعلانات التي تعرضها المواقع الإلكترونية في شبكات دولة الكويت، كما نود الإفادة بعدم اختصاص الهيئة بفرض رسوم أو عمولات على الإعلانات التي تعرضها المواقع الإلكترونية في شبكات الكويت».

وفي ردها على سؤال النائب حمدان العازمي، أكدت أن اللجان والفرق المشكلة في الجهاز تعمل وفقاً للنصاب اللازم في ضوء قوانين وقرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة لذلك، وتنفذ المهام والأعمال المناطة بها كل على حدة.

وأضافت أنه لا يوجد تضارب في أعمال اللجان والفرق مع الاختصاصات الأصلية للوحدات التنظيمية في الجهاز.

وأوضحت أن اللجان والفرق المشكلة في الجهاز المركزي المقرر لها مكافآت خاصة تعمل وفقاً لقرارات مجلس الخدمة المدنية المقررة لذلك – القرار رقم (16/2011) المعدل بالقرار رقم (40/2016) وتعقد اجتماعاتها خارج أوقات الدوام الرسمي وبموجب محاضر يتم إعدادها وتزويد اللجنة الفنية بنسخ منها.

وأكدت أن اللجان وفرق العمل التي يتم تشكيلها في الجهاز تخضع للضوابط والشروط الواردة في قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة لذلك – قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2011 المعدل بالقرار رقم 40 لسنة 2016 وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2016 – وتشكل بعد عرضها والموافقة عليها من اللجنة الفنية، وعليه لا تشكل أي لجان لمراجعة أعمال الفرق واللجان، إذ إن جميع قرارات هذه اللجان وفرق العمل تخضع للجهات الرقابية في إطار الرقابة اللاحقة.

وقالت الفارس، إن الجهاز المركزي يلتزم بالضوابط المقررة في تشكيل اللجان وفرق العمل في ضوء قوانين وقرارات مجلس الخدمة المدينة المنظمة لذلك، وعليه لم ترد للجهاز أي تعليمات خاصة من ديوان الخدمة المدنية وديوان المحاسبة بهذا الشأن.

وأضافت أن البلدية تعتمد على الأسس والمعايير الواردة بقراري مجلس الخدمة المدنية رقم 16 السنة 2011 في شأن فرق العمل في الجهات الحكومية وتعديلاته، ورقم 41 لسنة 2016 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية، وتعمل هذه اللجان وفرق العمل على تنفيذ جميع الأعمال التي تهدف إلى تطوير بلدية الكويت والارتقاء بمستوى الأداء بدرجة عالية من الكفاءة والسرعة، وتنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة.

رنا الفارس

مبارك الحجرف

وتابعت: وحيث انه في حال انتهاء مدة عمل اللجنة أو الفريق أو رغبة الرئيس تمديد عملها لا يتم صرف البدلات المقررة أو التمديد إلا بعد تقديم تقرير بنتائج الأعمال والعرض على اللجنة الفنية لدراسة طلبات تشكيل اللجان والفرق.

وأضافت أن القطاعات المعنية تتقدم بطلب تشكيل اللجان وفرق العمل إلى اللجنة الفنية لدراسة فرق العمل واللجان المشكلة وفقاً لقانون مجلس الخدمة المدنية حسب حاجة العمل وعدم توافر الاختصاص في الإدارات والأهمية الأعمال المطلوب إنجازها في أقرب وقت.

وأكدت أن اللجان وفرق العمل التي يتم تشكيلها تخضع لقرارات وتعاميم ديوان الخدمة المدنية المنظمة لذلك متضمنة الضوابط والأسس التي يتم الالتزام بها، وهي: قرار مجلس الخدمة المحلية رقم 16 لسنة 2011 بشأن نظام فرق العمل في الجهات الحكومية، وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 35 لسنة 2012 باستبدال المادة رقم (9) من القرار المشار إليه أعلاه، وقرار مجلس الخدمة المحلية رقم 40 لسنة 2016 بتعديل قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2011 بشأن نظام فرق العمل في الجهات الحكومية، وقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2016 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية، وتعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 10 لسنة 2017 بشأن اللجان غير محددة المدة في الجهات الحكومية.

وقالت الفارس إن اللجان يطبق عليها قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2016 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية فهي تعقد جلساتها خارج أوقات الدوام الرسمي، وتثبت في محاضر شهرية لجميع اجتماعاتها ولا يتم الصرف دونها.

وبينت أن فرق العمل يطبق عليها قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2011 بشأن نظام فرق العمل في الجهات الحكومية والمعدل بالقرار رقم 40 لسنة 2016، ويثبت في تقرير نهائي بإنجاز الأعمال ويعرض على اللجان الفنية لدراسة فرق العمل واللجان لاعتماده للصرف.

وأشارت إلى أنه لم تشكل لجان لمراجعة أعمال وانعقاد اللجان وفرق العمل، إنما قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة لعمل اللجان والفرق تضمنت ضرورة تشكيل لجنة فنية تقوم بدراسة الطلبات التي تقدم بها وحدات العمل في الجهة التشكيل فريق العمل او اللجان، وعليه تقوم اللجنة بالاطلاع على التقرير النهائي لفرق العمل واللجان ويتم تجديدها في حال عدم انتهاء أعمالها بعد تقديم تقرير بالأعمال المطلوب إنجازها.

وأكدت الفارس أنه يتم الالتزام وتطبيق جميع تعليمات وملاحظات ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية، أما بشان الحضور والانصراف فهي مسؤولية كل رئيس لجنة أو فريق وتعقد خارج أوقات الدوام الرسمي ويعد محاضر باجتماعاتها مذيلاً بتوقيع كل عضو.